التضليل القائم على النوع الاجتماعي على الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

السرديات وأساليب التدخل والتأثيرات

مسارنا masarouna

RNW media

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير 3

المصطلحات الرئيسية 3-4

المقدمة 5

منهجية الدراسة وقيودها 6

لمحة عن السياق: الحركة العالمية المناهضة للحقوق وتفشّي العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 7-12

العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا والتضليل القائم على النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 8-11

نتائج الاستبيان: تجربة التضليل القائم على النوع الاجتماعي وفهمها 12

التضليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: أساليب التدخل والسرديات 13-25

السرديات وأساليب التدخل 16-18

الحملات المنظّمة 19-20

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييفات العميقة 21

الجهات الفاعلة ودوافعها 22-23

الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت 23-25

تأثيرات الهجمات على صانعات المحتوى الإعلامي والاستجابات والاستراتيجيات 26-32

مواجهة التضليل القائم على النوع الاجتماعي وتدابير الدعم 31-32

الخلاصة والتوصيات 33-35

الشكر والتقدير

أعدّت عفاف عبروقي، مؤسّسة منظمة Fair Tech، هذا البحث وكتبته.

لم يكن هذا البحث ليصبح ممكنًا لولا مساهمات صانعات المحتوى الإعلامي ووجهات نظرهنّ القيّمة. لذلك، نعبّر عن خالص الشكر والتقدير لكلّ من بوار محمد، وكريستين مهنا، وديانا دبليو أس خنافر، وهديل الصعبي، وإيناس عبد الحسن، وإلهام مسودة، ورنيم حجازي، وسامية علّام.

الترجمة: نجاة قعيق
التصميم والتنسيق: نانا هالونين، Naksu Design

كما نتقدّم بالشكر إلى جميع المشاركين في الاستبيان.

المصطلحات الرئيسية

الحركة المناهضة للحقوق: إنّها شبكة عالمية مترابطة مؤلّفة من جهّات فاعلة حكومية وغير حكومية تعتنق الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة والقِيَم الدينية والمحافظة، وتسعى للتأثير على السياسات الوطنية والمساحات الدولية لتقويض المساواة بين الجنسَين، والحقوق الإنجابية، وحقوق أفراد مجتمع الميم، وحقوق أصحاب البشرة السوداء والسكّان الأصليين وأصحاب البشرة الملوّنة.

الذكاء الاصطناعي التوليدي: إنّه نوعٌ من الذكاء الاصطناعي الذي يولّد المحتوى مثل النصوص والتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو والصُوَر.

التزييف العميق: إنّها صُوَر أو مقاطع فيديو أو تسجيلات صوتية مُنشأة بمساعدة الذكاء الاصطناعي التوليدي لمحاكاة مظهر الناس وطريقة كلامهم، وغالبًا ما تُنشر بقصد الخداع مثل الاحتيال أو نشر التضليل.[1]

التضليل القائم على النوع الاجتماعي: إنّه شكل من أشكال التضليل القائم بطبيعته على النوع الاجتماعي. كونه غالبًا ما يكون شكلًا من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. يُستخدم التضليل القائم على النوع الاجتماعي لاستهداف النساء والأشخاص غير المتوافقين جنسيًا وإسكاتهم وتعزيز التحيّزات والأحكام المسبقة المرتبطة بالنوع الاجتماعي.[2] وفي حين يحدث هذا التضليل بعيدًا عن الإنترنت، كما في وسائل الإعلام التقليدية، إلّا أنّ طبيعة التكنولوجيا الرقمية قد سهّلت انتشاره عبر الإنترنت. ويركّز هذا التقرير على التضليل القائم على النوع الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت.

[1] Somers, M. (2020). "Deepfakes, explained". MIT Management Sloan School. https://mitsloan.mit.edu/ideas-made-to-matter/deepfakes-explained

[2] Khan, I. (2023). 'Gendered disinformation and its implications for the right to freedom of expression'. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://docs.un.org/en/A/78/288

الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت: هو شبكة فضفاضة من المجتمعات عبر الإنترنت المناهضة للنسويّة والمساواة بين الجنسين تزعم بأنّهما مصدر معاناة الرجال. وينشر العديد من هذه المجتمعات كراهية النساء والمواقف المؤذيه تجاههنّ.[3]

الحبة الحمراء: في إشارة إلى فيلم The Matrix، إنّ هذا المصطلح هو عبارة عن أيديولوجيا مشهورة يعتنقها الكثيرون في الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت وتقوم على مبدأ أنّ الأشخاص الذين "تناولوا الحبة الحمراء" قد استيقظوا على حقيقة خفّية لا يتمتّع فيها الرجال بامتيازات وتتمتّع النساء فيها بالسلطة على الرجال.[4]

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: يشير هذا المصطلح إلى "الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية كحالة رفاه جسدي وعاطفي ونفسي واجتماعي ترتبط بكافة أوجه الحياة الجنسية والإنجابية، وليس مجرّد غياب الأمراض أو الخلل أو العجز. كما نعتقد أنّ تحقيق الصحة الجنسية والإنجابية يقوم على إعمال الحقوق الجنسية والإنجابية، مثل الحق في تحكّم الفرد بجسمه وبتحديد جنسانيته واختيار شريكه/شريكته والحصول على خدمات سريّة ومحترمة وعالية الجودة".[5]

العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا: بحسب صندوق الأمم المتحدة للسكّان، "إنّ العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا هو عنف يمارسه شخص واحد أو أكثر ويسهّله ويفاقمه ويضخّمه، جزئيًا أو كليًّا، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الإعلام الرقمي، ضدّ شخص على أساس النوع الاجتماعي.[6] وتشمل أشكاله المتعددة التحرّش الجنسي، والملاحقة، والخطاب الكاره للنساء، والابتزاز الجنسي، ومشاركة الصور الحميمة دون موافقة.

صانعات المحتوى الإعلامي: يشير مصطلح صانعات المحتوى الإعلامي في التقرير إلى أي امرأة تشارك في أي محتوى بأي شكل كان على شبكة الإنترنت لزيادة الوعي حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أو المناصرة لها. ويشمل المصطلح الصحافيات والكاتبات ومقدمات البودكاست وصانعات المحتوى والباحثات والمُنتجات والناشطات.

[3] UN Women (2025). 'What is the manosphere and why should we care?' https://www.unwomen.org/en/articles/explainer/what-is-the-manosphere-and-why-should-we-care
[4] UN Women (2025). 'What is the manosphere and why should we care?' https://www.unwomen.org/en/articles/explainer/what-is-the-manosphere-and-why-should-we-care
[5] "Sexual and reproductive health and rights (SRHR)/". Kvinna till Kvinna Foundation. https://kvinnatillkvinna.org/about-us/what-we-do/srhr
[6] 'Technology-Facilitated Gender-Based Violence: A Growing Threat'. صندوق الأمم المتحدة للسكان. https://www.unfpa.org/TFGBV

المقدمة

يُعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا متفشيًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبحسب دراسة أجرتها الأمم المتحدة عام 2021، أبلغ 60 بالمئة من النساء المشاركات و70 بالمئة من النساء الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان بشعورهنّ بعدم الأمان على شبكة الإنترنت.[7] ونظرًا لوصمات العار المحيطة بالعديد من المواضيع المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مثل الأمراض المنقولة جنسيًا، والعلاقة الجنسية خارج إطار الزواج، والإجهاض، والعلاقات الجنسية بين الأشخاص من نفس الجنس، تتعرّض المنظمات ووسائل الإعلام والناشطين وصانعي المحتوى الذين ينشرون حول هذه المواضيع ويتحدّثون عنها للعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا. ويتعرّضون لتهديدات العنف والشتم والتشهير والمضايقة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا التي تهدف إلى إسكاتهم.[8]

ويُعتبر التضليل القائم على النوع الاجتماعي إحدى استراتيجيات العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا لاستهداف وإسكات النساء والأشخاص غير المتوافقين جنسيًا، لاسيّما الناشطين والصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق النساء والنسويين، بمن فيهم الأشخاص المناصرين للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وفي حين غطّت الأبحاث السابقة بشكل واسع موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا ومختلف أشكاله واستخداماته،
لا يزال من الضروري فهم التضليل القائم على النوع الاجتماعي، كأسلوب تدخل للعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا [10]، ودراسته بشكل أفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لاسيّما مع الأخذ بعين الاعتبار التطوّر في الذكاء الاصطناعي التوليدي وبروز الجهات الفاعلة المناهضة للحقوق والتي تنشر التضليل القائم على النوع الاجتماعي، ضمن أساليب تدخل أخرى، وتُسكِت الذين يدافعون عن المساواة بين الجنسَين.[11]

تساهم هذه الورقة البحثية في مجموعة الأعمال الموجودة أصلًا وتتطرّق إلى فجوة رئيسية من خلال الكشف عن أنماط في أساليب التدخل والسرديات ومرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت. وقد أُجريت هذه الورقة البحثية ضمن إطار عمل برنامج "مسارنا" فتلقي الضوء على تجارب صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على خمسة بلدان تغطيها "مسارنا"، وهي: مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وفلسطين. "مسارنا" هي عبارة عن ائتلاف من أربع منظمات (**Fe-Male**، **SMEX**، **RNW Media**، **Oxfam Novib**) تعمل مع بعضها البعض وتهدف إلى الوصول إلى الشباب والشابات ليتمكّنوا من المطالبة بصحتهم وحقوقهم الجنسية والإنجابية.

ويُقسم هذا التقرير إلى أربعة أجزاء. يوفّر الجزء الأوّل لمحة عن السياق العالمي الذي يفاقم من انتشار التضليل القائم على النوع الاجتماعي وعن نشر العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا والتضليل القائم على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك استنادًا إلى البحوث المكتبية واستبيان على شبكة الإنترنت. أمّا الجزء الثاني فهو يوفّر لمحة عن أساليب التدخل والسرديات المستخدمة لاستهداف صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، مع التركيز على نشر حملات منظّمة وعلى مخاوف مرتبطة باستخدام التزييفات العميقة. ويغوص الجزء الثالث في موضوع مرتكبي التضليل القائم على النوع الاجتماعي ودوافعهم. في حين يخوض الجزء الرابع في تأثيرات التضليل القائم على النوع الاجتماعي، لاسيّما حريّة التعبير الخاصة بصانعات المحتوى الإعلامي وقدرتهنّ على أداء عملهنّ ورفاههنّ النفسي والجسدي. كما يناقش كيفية مواجهة النساء للتضليل القائم على النوع الاجتماعي ويقيّم الاستجابات (أو غيابها) من الجهات الفاعلة ذات الصلة. في الختام، نقدّم توصيات توضح كيف يمكن للجهات الفاعلة المختلفة منع العنف القائم على النوع الاجتماعي وتحسين الاستجابات له ودعم الناجين منه.

[7] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2021). "Violence against women in the online space: Insights from a multi-country study in the Arab States". https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2021/11/Summary_Keyfindings_Final_EN.pdf

[8] Nabulsi, M. (2023). 'Navigating Taboos: Exploring social media policies and SRHR content restrictions in WANA'. SMEX. https://smex.org/wp-content/uploads/2023/03/MiraNabulsi-SRHR-Mariam-al-Shafei-Fellowship-2023.pdf

[9] Audureau, W. (2024). "ألعاب باريس الأولمبية: حملة التضليل ضد الملاكمة الجزائرية إيمان خليف" (Paris Olympics: The disinformation campaign against Algerian boxer Imane Khelif) Le Monde. https://www.lemonde.fr/en/les-decodeurs/article/2024/08/09/paris-olympics-the-disinformation-campaign-against-algerian-boxer-imane-khelif_6712033_8.html?utm_source=chatgpt.com#

[10] EU Disinfo Lab. (2021). "Gender-Based Disinformation: Advancing Our Understanding and Response". https://www.disinfo.eu/publications/gender-based-disinformation-advancing-our-understanding-and-response/

منهجية الدراسة وقيودها

استندت المنهجية على جمع وتحليل البيانات الثانوية (البحوث المكتبية) والأولية (استبيان ومقابلات). تمّ أوّلًا إجراء أبحاث مكتبية للمنشورات ذات الصلة (مثل المقالات الإخبارية وتقارير المجتمع المدني والأمم المتحدة والتغطية الإعلامية) لتحديد الأنماط والاتجاهات الأوّلية في التضليل القائم على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى الفجوات الرئيسية. واستنادًا إلى هذه المراجعة، تمّ تطوير دليل للمقابلات وتمّ إجراء 7 مقابلات منظّمة جزئيًا مع 7 نساء صانعات للمحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وقد تمّ إجراء المقابلات بين 30 يوليو/تمّوز 2025 و14 أغسطس/آب 2025. وتراوحت أعمار اللاتي تمت مقابلتهنّ بين 27 و38 عامًا، معظمهن من الصحافيات لكن ضمّت هذه الشريحة أيضًا مرشدة اجتماعية ومديرة مشاريع. وفي كافة الحالات، ضمّت المقابلات وظائف مختلفة تشمل إنتاج وصنع المحتوى والبحوث والإشراف على إنتاج المحتوى وتدقيق الحقائق والتحقيق فيها. وقد عملت بصيَغٍ مختلفة مثل البودكاست، والراديو، والصيغة المكتوبة، والصحافة المصوّرة، والفيديو. كما غطّت اللاتي تمّت مقابلتهن مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مثل الصحة الجنسية، والعلاقات الجنسية، والمتعة، والحقوق الإنجابية، والإنجاب، والحيض خلال الحروب، بالإضافة إلى معاناة المجموعات المهمّشة مثل العمّال المهاجرين، وأفراد مجتمع الميم، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والشباب والشابات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والأمراض المنقولة جنسيًا، والعائلة، وتشويه الأعضاء التناسلية.

بالإضافة إلى ذلك، أجرت منظمة RNW Media استبيانًا مقتضبًا على شبكة الإنترنت ونشرته باللغتَين العربية والإنكليزية لفهم أفضل لتعرّض الشباب للتضليل القائم على النوع الاجتماعي وفهمه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتجدر الإشارة إلى أنّ لهذا البحث محدودياته. إذ لم ينتج عن الاستبيان مجموعة كبيرة بما يكفي من البيانات لفهم شامل لكيفية اختبار الناس في المنطقة للتضليل القائم على النوع الاجتماعي. وفي حين تمّ إرسال 26 استجابة للاستبيان، وصلنا 18 منها فقط. غير أنّ غالبية هذه الاستجابات الـ18 قد استُثنيت من التحليل نظرًا لعدم اكتمالها إذ لم تجِب عن أي من الأسئلة الأساسية.

إضافةً إلى ذلك، هناك بحوث وتغطية محدودة توثّق حالات معيّنة من التضليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف صانعات المحتوى الإعلامي. لقد حاولنا معالجة هذه الفجوة في المقابلات عن طريق طلبنا من النساء مشاركة هجمات معيّنة استهدفتهنّ أو سمعنّ عنها في السابق. إضافةً إلى ذلك، يبقى انتشار الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييفات العميقة موضوعًا لم يخضع بما يكفي للأبحاث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالرغم من المخاوف المحيطة به.

1

لمحة عن السياق: الحركة العالمية المناهضة للحقوق وتفشّي العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

01

لمحة عن السياق: الحركة العالمية المناهضة للحقوق وتفشّي العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعرّف المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير التضليل القائم على النوع الاجتماعي بأنّه في آن "استراتيجية لإسكات حرية تعبير النساء والأشخاص غير المتوافقين جنسيًا وشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي على شبكة الإنترنت في ظروف محددة".[11] كما يُسهِب التقرير في تفسير طابع النوع الاجتماعي للتضليل القائم عليه:

> **إنّ التضليل القائم على النوع الاجتماعي هو تمييزي لأنّه يستهدف النساء والأشخاص غير المتوافقين جنسيًا بسبب الطبيعة القائمة على النوع الاجتماعي للهجمات وتأثيرها، خاصةً لأنه يعزز الأحكام المسبقة والتحيّزات والحواجز الهيكلية والمنهجية التي تقف في درب المساواة والعدالة بين الجنسَين".**

لا يُعتبر التضليل القائم على النوع الاجتماعي ظاهرة جديدة في المنطقة. فنظرًا لهيمنة الأبويّة الراسخة والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي، لطالما تعرضت النساء وأفراد مجتمعات الميم لحملات تشويه سمعة وتشهير تهدف إلى نزع مصداقيتهم وإيذائهم وإسكاتهم.

على مرّ السنوات الأخيرة، تحدث الهجمات والحملات التي تستخدم التضليل القائم على النوع الاجتماعي أيضًا في سياق عالمي أصبح أكثر عدائيةً ضد حقوق الإنسان والنسوية والمساواة بين الجنسَين. وبحسب المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير:[12]

[11] Khan, I. (2023). 'Gendered disinformation and its implications for the right to freedom of expression'. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: https://docs.un.org/en/A/78/288

[12] Khan, I. (2023). 'Gendered disinformation and its implications for the right to freedom of expression'. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: https://docs.un.org/en/A/78/288

> **يتكاثر التضليل القائم على النوع الاجتماعي في سياقات تكون فيها المساواة بين الجنسَين وحرية تعبير النساء مقيّدة. وبشكل متزايد، يكون هذا التضليل جليًّا ليس في الدول الاستبدادية فحسب بل في الديمقراطيات الناشئة والمستقرة أيضًا كجزء من نمط خطر من تراجع حقوق الإنسان وصدّ حقوق النساء".**

تسعى الحركة المناهضة للحقوق، وهي شبكة عالمية مترابطة مؤلّفة من جهّات فاعلة حكومية وغير حكومية تعتنق الأيديولوجيات اليمينية المتطرفة والقِيَم الدينية والمحافظة، إلى التأثير على السياسات الوطنية والمحافل الدولية لتقويض المساواة بين الجنسَين، والحقوق الإنجابية، وحقوق أفراد مجتمع الميم، وحقوق أصحاب البشرة السوداء والسكّان الأصليين وأصحاب البشرة الملوّنة.[13] [14]

إنّ إحدى أساليب التدخل المستخدمة عادةً من قِبل الجهات الفاعلة المناهضة للحقوق هي التضليل، بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي والمحتوى والسرديات المستخدمة من قِبل الحركة العالمية المناهضة للحقوق في الغرب والتي تكتسب شعبية متزايدة في المنطقة.[15] ويبدو هذا جليًّا على وجه الخصوص في انتشار وتوطين السرديات الخطرة التي يعتمدها الفضاء الذكوري العالمي المتطرف على الإنترنت في المنطقة.[16]

[13] Ong-ALok, G. (2025). ' Recap: The Rise of the Anti-Rights Movement – How Should We Respond?' PARTOS. https://www.partos.nl/nieuws/recap-the-rise-of-/the-anti-rights-movement-how-should-we-respond

[14] Shameem, N. et al. (2021).'Rights at Risk, Time for Action: Observatory on the Universality of Rights Trends Report'. AWID. https://www.awid.org/sites/default/files/2022-01/RightsAtRisk_TimeForAction_OURsTrendsReport2021.pdf

[15] Isa, S. (2023). "وراء حملة معاداة النسوية والتعايير الجندرية غير المعيارية في المنطقة؟" Jeem. https://jeem.me/authority/1250

[16] Farah, A. (2023). "مقاربة سوسيولوجية لحركة "رد بل" Red Pill". Mysaloon for Culture, Translation and Publishing. https://maysaloon.fr/archives/12253

على مرّ السنين، قامت منظمات المجتمع المدني والناشطون والصحافيون بتوثيق حالات متعددة من الهجمات والحملات التي تستخدم التضليل القائم على النوع الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، استُخدم التضليل في مصر لابتزاز فتاة مراهقة، ما أدّى إلى وفاتها عن طريق الانتحار.[17] وفي البلد نفسه، شمل الذين تمّ استهدافهم مسبقًا من قِبل التضليل القائم على النوع الاجتماعي مدافعين عن حقوق الإنسان وعن حقوق المرأة،[18] وفي إحدى الحالات العائدة للعام 2020، ضمّ أيضًا ضحية اغتصاب والشهود في قضيتها.

يتم استخدام التضليل القائم على النوع الاجتماعي بشكل خاص ضدّ الذين يعبّرون وينشطون في الحياة العامّة مثل المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المرأة والصحافيين والناشطين والمتظاهرين والسياسيين والنسويين وصانعي المحتوى الذين يتطرّقون لمواضيع تتحدّى الأبويّة والأعراف القائمة على النوع الاجتماعي مثل الجنس والجنسانية والإجهاض ومنع الحمل وحقوق أفراد مجتمع الميم.[19]

بحسب دراسة أوّلية أُجريت عام 2023 من قِبل مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان حول تجارب مدافعين عن حقوق الإنسان وصحافيين على وسائل التواصل الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة شرق أفريقيا، أفادت "مقابلات مع مدافعين عن حقوق الإنسان وصحافيين، إلى جانب منظمات تدعم المدافعات عن حقوق الإنسان وأفراد مجتمعات الميم، أنّ هناك بُعدًا قائمًا على النوع الاجتماعي" للهجمات التي يواجهونها على وسائل التواصل الاجتماعي، وشملت بعض أساليب التدخل المذكورة "حملات التشهير وتشويه السمعة القائمة على التوصيف الجنسي، مستخدمةً في بعض الحالات صورًا لهم (بما فيها صور مزيّفة) تلحق الأذى بسمعتهم".[20]

يواجه أصحاب الهويّات المتقاطعة المهمّشة مثل أفراد مجتمع الميم أو من يُنظر إليهم على أنّهم غير مطابقين جنسيًا، وكذلك واللاجئون، خطرًا متزايدًا من الهجمات.[21]

17 BBC (2022). 'Two arrested in Egypt after teenage girl's suicide sparks outrage'. https://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-59868721

18 Fathy, A. (2024). 'Egypt: Online Violence Against Women on the Rise'. SMEX. https://smex.org/egypt-online-violence-against-women-on-the-rise/

19 Shea, J. (2020). 'Disinformation Campaign Targets Rape Victim and Witnesses in Egypt'. THE tahrir Institute for Middle East Policy. https://timep.org/2020/10/08/disinformation-campaign-targets-rape-victim-and-witnesses-in-egypt/

20 Results overview: Pilot study on experiences with social media and communication platforms in MENA and East Africa regions," United nations Office of" the High Commissioner, June 2023, https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/civicspace/Results-overview-of-pilot-study-on-experiences-with-social-media-and-communication-platforms-in-MENA-and-East-Africa-regions-June-2023.pdf.

21 OHCHR (2021). " A/76/258: Gender justice and freedom of expression - Report of Special Rapporteur on the promotion and protection of freedom of opinion and expression". https://undocs.org/en/A/76/258

فعلى سبيل المثال، في العام 2023، أطلق مؤثّر في تونس حملة كراهية وتحريض ضد أفراد مجتمع الميم في البلاد استخدم فيها التضليل.[22] وبحسب موقع "مشكال" الإخباري الإلكتروني المحلّي المستقلّ الذي قام بمراجعة مقاطع الفيديو الخاصة به:

> **"زعم أنّ غير المغايرين جنسيًا هم مرضى ويجب أن يُجبروا على الخضوع للعلاج الطبّي. وتحدّث عن دعم مالي خارجي لجمعيات أفراد مجتمع الميم وقضاياها، بالإضافة إلى الدعم للانحراف الجنسي بشكل عام، معرّفًا عن نفسه كشخص وطنيّ يدافع عن المجتمع التقليدي ضدّ التدخّل الخارجي".**

كما تمّ توثيق حملات مماثلة تستهدف أفراد مجتمعات الميم، ترتبط في بعض الأحيان بالمضايقات والعنف خارج الإنترنت، في أماكن أخرى في المنطقة كالأردن والعراق ولبنان.[23]

في حالة أخرى، في سبتمبر/أيلول من العام 2024، ظهرت حملة منسّقة على موقع "إكس" استغلّت التضليل، بما في ذلك استخدام التزييفات العميقة، زعمت زورًا أنّ النساء والفتيات اللبنانيات النازحات من جنوب لبنان جرّاء حرب إسرائيل يتلقّين المساعدات مقابل ممارسة الجنس.[24]

وبحسب "مجتمع التحقق العربي" الذي أجرى تحقيقًا في هذه الحملة:

> **"استخدم المشاركون في موجة المنشورات التي حملت وسم الحملة لغةً ساخرة وازدرائيّة، مشجّعين على خطاب الكراهية ضدّ النازحات، وبشكل أوسع ضدّ الأشخاص النازحين من جنوب لبنان. وقد شملت بعض المنشورات عبارات مشحونة جنسيًا ترمي إلى إهانة النساء وتهدف إلى نشر سرديّة الاستغلال الجنسيّ للنازحات".**

[22] "Belhadj, C.L. (2023). "Tunisia's LGBTQ Activists Fight Back After Hate Campaign". "مشكال". https://meshkal.org/tunisias-lgbtq-activists-fight-back-after-hate-campaign/hate-campaign/

[23] Nabulsi, M. (2023). 'Navigating Taboos: Exploring social media policies and SRHR content restrictions in WANA'. SMEX. https://smex.org/wp-content/uploads/2023/03/MiraNabulsi-SRHR-Mariam-al-Shafei-Fellowship-2023.pdf

[24] "مجتمع التحقق العربي" (2024). "Basket Jihad": A Coordinated Hate Campaign Against Lebanese Female Refugees ". https://arabifactshub.com/en/articles/details/43341

نتائج الاستبيان: تجربة التضليل القائم على النوع الاجتماعي وفهمه

استنادًا إلى نتائج ثمانية استبيانات مكتملة أُرسلت، ذكر نصف المشاركين أنّه سبق أن سمعوا بمصطلح "التضليل القائم على النوع الاجتماعي". وأفاد المشاركون بأنّ أكثر أساليب التضليل القائم على النوع الاجتماعي شيوعًا هو نشر الأخبار الزائفة للإساءة إلى سمعة امرأة سياسية وإنشاء حسابات وهمية على وسائل التواصل الاجتماعي لمضايقة النشطاء في القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وقال سبعة من كل ثمانية مشاركين إنهم كثيرًا ما يرون محتوى يستهدف النساء بشكل مجحف بسبب جنسهن. إنّ أكثر أساليب التدخل المستخدمة في التضليل القائم على النوع الاجتماعي والتي صادفها المشاركون في الاستبيان هي التصيّد أو الإيذاء اللفظي، ونشر الشائعات أو القصص الزائفة، واستخدام صور ومقاطع فيديو لوجوه تم التلاعب بها. وكانت أكثر السرديات التي صادفها المشاركون هي سردية تقويض القيم العائلية/أدوار العائلة التقليدية، تلتها سردية تقويض القيم الدينية. وقد اعتبروا بغالبيتهم الساحقة التضليل القائم على النوع الاجتماعي مشكلة جديّة جدًا وأكّد نصفهم تعرّضهم شخصيًا له. في حالاتٍ أخرى، كان أحدُ معارفهم هو من تعرّض للتضليل القائم على النوع الاجتماعي. وقد عبّر المشاركون بغالبيتهم عن اهتمامهم في تعلّم المزيد حول كيفية تحديد التضليل القائم على النوع الاجتماعي ووضع حدّ له، لا سيّما من خلال حملات توعية ومقاطع فيديو قصيرة حول التضليل القائم على النوع الاجتماعي.

2

التضليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: أساليب التدخل والسرديات

02

التضليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يستهدف صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: أساليب التدخل والسرديات

خَلُص بحث سابق أجرته SMEX، وهي منظمة تُعنى بتعزيز الحقوق الرقمية في لبنان، إلى أنّ استخدام أساليب تدخل عدّة على شبكة الإنترنت لإسكات الناشطين والمجموعات وصانعي الإعلام وصانعي المحتوى في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتشمل أساليب التدخل هذه المضايقة والتهديدات العنيفة والإبلاغ الخاطئ عن محتوى معيّن على وسائل التواصل الاجتماعي لإزالته وادعاءات لا أساس لها.[25] في مقابلات أجرتها المنظمة، أفاد صنّاع المحتوى في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أنّهم:

> **تعرّضوا للسلوكيات المؤذية التالية: تعليقات سلبية، بما في ذلك التصيّد أو الشتائم والتقليل من أهميّة معرفة الناس وخبراتهم؛ والتعليقات الجنسية أو الجنسانية؛ وقد تلقّت المستخدمات العديد من طلبات المصادقة من رجال لا يعرفونهم في كل مرّة علّقن فيها أو تفاعلن مع هذه الصفحات، بالإضافة إلى خطاب الكراهية (...) وصورًا جنسية غير مرغوب بها في الرسائل الخاصة (...).**

ووجد التقرير أنّ من بين الادعاءات التي لا أساس لها والتضليل الذي يكرره مرتكبو هذه الهجمات ما يلي: "تُهم الإساءة إلى القيم الأخلاقية،[26] واتهامات بخدمة الأجندات الغربية السياسية والثقافية من خلال نشر التربية الجنسية والوعي حول الجنسانية والحقوق الجنسية (الاطلاع على الأمثلة في لقطات الشاشة أدناه)"،

سواء اختبرت صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التضليل القائم على النوع الاجتماعي، بشكل مباشر أو غير مباشر، يمثّل مصدر قلق لهنّ، وذلك استنادًا إلى مقابلات أجرتها RNW Media. فهو يُستخدم كجزء من الهجمات التي تهدف إلى التشهير بهنّ أو بالمنظمات التي ينتمِينّ إليها وتشويه سمعتهنّ واستهدافهنّ وإسكاتهنّ.

ويحصل التضليل القائم على النوع الاجتماعي، في بعض الحالات، كجزء من أحداث معزولة ويُستخدم، في حالات أخرى، كجزء من حملات منسّقة ومنظمة. وغالبًا ما يُستخدم كاستجابة لمحتوى معيّن نشرته النساء أو المنظمات التي ينتمين إليها أو يصادف حصوله مع فعاليّات معيّنة تُنظّم خارج شبكة الإنترنت.

وقد قالت سامية علّام، وهي محرّرة في "رصيف22"، لـRNW Media: "في الواقع، منذ أن خضت مجال الصحافة، واجهت هجمات طوال الوقت". وقد سردت الهجمات التي تعرّضت لها عندما كتبت مقالة رأي لمجلّة تونسية عن الوجه المظلم للأمومة واكتئاب ما بعد الولادة استنادًا إلى تجربتها كأم جديدة. وقد أكّدت "كان الأمر

[25] Nabulsi, M. (2023). 'Navigating Taboos: Exploring social media policies and SRHR content restrictions in WANA'. SMEX. https://smex.org/wp-content/uploads/2023/03/MiraNabulsi-SRHR-Mariam-al-Shafei-Fellowship-2023.pdf

[26] The pronouncement that someone is an unbeliever (kafir) and no longer Muslim. This type of speech is harmful in a conservative society as it can result in" discrimination and even violence.' Source: Nabulsi, M. (2023). 'Navigating Taboos: exploring social media policies and SRHR content restrictions in WANA'. SMEX. https://smex.org/wp-content/uploads/2023/03/MiraNabulsi-SRHR-Mariam-al-Shafei-Fellowship-2023.pdf

مريعًا"واصفةً الهجمات التي تعرّضت لها خلال مسيرتها المهنية كصحافية. وتستذكر قائلةً: "واجهت مستوى غير معقول من الهجمات... وقد صدر معظمها عن نساء، فكان الأمر مريعًا ومخيفًا". بالرغم من ذكرها دراسات علمية وإسهابها في الحديث عن الناحية الإيجابية للأمومة في مقالها، كانت ردود الفعل كلّها سلبية وقد هاجمتها كامرأة لا تستحقّ الأمومة.

وقد قالت إيناس عبد الحسن، وهي صحافية في موقع "كركوك ناو" تغطّي المناطق المتنازع عليها في العراق: "في معظم الأحيان، هناك معلومات خاطئة أو معلومات تشوّه الحقيقة بطريقة تناسب من ينشرها أو تناسب المعايير والقالب الاجتماعي الذي تعيش فيه نساء هذا المجتمع". في حين لم تتعرّض عبد الحسن والمؤسسة التي تعمل فيها لحملات منظّمة استهدفتهم بالتضليل الرقمي من قبل، إلّا أنّهم يتلقّون بشكل دوري تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، لا سيّما على "فايسبوك"، تنشر الادعاءات الكاذبة حول طبيعة العمل الذي يقومون به والدوافع الكامنة وراءه.

حتّى بالنسبة إلى الذين لم يتعرّضوا للتضليل القائم على النوع الاجتماعي بشكل مباشر، إلّا أنّه يُعتبر مصدر قلق.

كريستين مهنا هي صحافية لبنانية تعيش في بيروت وقد أطلقت بودكاست في العام 2023 بعنوان "بلا لايبل" غطّى حتّى اليوم مواضيع عدّة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مثل الإنجاب والبلوغ خلال الحرب، إلى جانب مواضيع حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والعمّال المهاجرين. وقبل إطلاق "بلا لايبل"، شغلت مهنا منصب مديرة مشاريع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في موقع "رصيف22". وقالت "تولّيت إدارة الإنتاج والمحتوى مع الصحافيين، لم أكن في الصفوف الأمامية لهذه المواضيع... لكن بالطبع، واجهنا في "رصيف22" العديد من هذه الأمثلة حيث نرى الكثيرين يتعرّضون للهجوم لأنّهم كتبوا شيئًا لنا".

عندما أجرينا المقابلة، لم تكن مهنا وفريقها في "بلا لايبل" قد تعرّضوا بعد لتضليل قائم على النوع الاجتماعي لكن مع تزايد شعبية البودكاست، يبقى الأمر مصدر قلق.
وقد قالت:

> **"أظنّ أنّه، في مرحلة معيّنة، علينا أن نبدأ بتطوير بعض تدابير السلامة والسياسات من هذه الناحية بشكل خاص، وحول كيفية حماية الأشخاص الذين يساهمون معنا. لكن حتّى اليوم، ليس هناك أشخاص كثر يساهمون معنا".**

السرديات وأساليب التدخل

يستخدم مرتكبو التضليل القائم على النوع الاجتماعي مجموعة من السرديات وأساليب التدخل لاستهداف النقاشات الدائرة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وحقوق أفراد مجتمع الميم، والمساواة بين الجنسين والنسوية. فهم ينشرون الادعاءات الكاذبة بهدف تشويه سمعة صنّاع الإعلام والتشهير بهم والافتراء عليهم.

ونظرًا للوصمة المحيطة ببعض مواضيع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لا سيّما تلك المرتبطة بالجنس والجنسانية، يتم جنسنة صانعات المحتوى الإعلامي اللاتي يتطرّقن لهذه المواضيع أو تتم مهاجمتهنّ بتهمة فقدان الأخلاق ويتم استهدافهنّ في ما يتعلّق بـ"شرفهنّ" وسمعتهنّ.

فعلى سبيل المثال، وبسبب عملها، غالبًا ما تتعرّض الدكتورة ساندرين عطاالله، وهي طبيبة متخصصة بعلم الجنس السريري للوصم والجنسنة على شبكة الإنترنت. فعلى منصّة "تيك توك"، تشارك عطاالله أحيانًا أفكارها حول تجربتها في المساحة الرقمية كصانعة محتوى وطبيبة تركّز على الجنس والجنسانية.[27] في إحدى الحالات، وُصفت بأنّها "منحطّة".[28] وفي منشور آخر كانت تتأمّل فيه في أفكارها حول الهجمات التي تتعرّض لها، كتبت:

> **"لسوء الحظ، باتت المساحة الرقمية مكانًا خانقًا للنساء بدلاً من أن تكون مساحة آمنة للحوار وتبادل المعرفة. فأي امرأة تتحدّث عن الوعي الجنسي تُقابل بوابل من التعليقات المجهولة المليئة بالمضايقة والهجمات. وما يؤلم أكثر من أي شيء هو أنّ هؤلاء الأشخاص هم نفسهم الذين يشاركون مقاطع قصص إباحية تُهين النساء وتشوّه سمعتهن".**

يُنظر كذلك إلى النساء العاملات في الإعلام اللاتي يغطين مواضيع، لا سيّما تلك المتعلّقة بالمتعة الجنسية والجنسانية على أنهنّ "مستعدّات" للتحدّث مع رجال لم يلتقين بهم من قبل أو مواعدتهم. ولقد سبق أن اختبرت رنيم حجازي، وهي مديرة مشاريع في "مركز حكاية"، وهي منظمة تنمية اجتماعية أردنية، هذه الحالة. فحجازي تشرف على موقع mawadda.org، وهي منصّة المركز المخصصة لنشر الوعي حول الصحة الجنسية والإنجابية وتستهدف بشكل أساسي المتزوّجين والذين ينوون الزواج والأهل. وفي مقابلة مع RNW Media، قالت:

[27] Post by @drsandrineatallah on TikTok dated May 2, 2025: https://www.tiktok.com/@drsandrineatallah/video/7499909360802352402
[28] Post by @drsandrineatallah on TikTok dated June 29, 2025: https://www.tiktok.com/@drsandrineatallah/video/7521279300348185864

> **"شخصيًا، بحكم عملي في هذا المجال وتفاعلي مع أطبّاء، يزعجونني ويسألونني "لماذا تكتبين حول هذه المواضيع" أو حتّى أواجه المضايقة لأنني متوفرة للتحدّث مع أي كان حول أي موضوع. أتعرّض للمضايقة أساساً عبر الرسائل ويُوصفني البعض بكلمات بذيئة، وقد يأتي هذا أيضاً من أشخاص يعملون في المجال نفسه كالأطبّاء أو الكتّاب. لذا، أتعرّض للمضايقة كشخص يشرف على هذا النوع من المحتوى أو يبحث عن كتّاب محتوى وصنّاع محتوى إعلامي. أو ربّما أتواجد في اجتماع أو فعالية ما وأفسّر طبيعة عملي، ثمّ وخلال الاستراحة يقترب منّي شخص ما للتحدّث معي حول علاقاته من دون سابق معرفة به. كما لو لم يكن هناك أي حدود، فعند البدء بالحديث حول هذه المواضيع من منظور الصحة والحقوق، وكأنّك مُتاح للتحدّث [معهم]".**

ثمّ أضافت:
"كشخص يشرف على المنصّة ولديّ اجتماع أو حلقة نقاش أو أي فعالية مماثلة، بعد فترة، يتمكّن أحدهم من الحصول على رقمي لكن ليس لدواعي العمل، بل لملاحقتي ومضايقتي من خلال الرسائل".

بالإضافة إلى الوصم، تُعزى إحدى التحدّيات الكبرى لمناقشة مواضيع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بأمان إلى المناخ العام المعادي للنسوية وأفراد مجتمعات الميم. إنّ النسويّات والمدافعين عن حقوق النساء وأفراد مجتمع الميم/ المنظمات التي تُعنى بالموضوع، الذين هم مجموعة أساسية تدافع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، يتأثّرون أكثر من غيرهم بالعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي. وتتذرّع السرديات الشائعة حماية الدين والقِيَم الاجتماعية والعائلية وتتهم صنّاع الإعلام والمنظمات بخدمة أجندة خارجية.

وقالت عبد الحسن: "الحجة التي يستخدمونها هي أنّه "يُدفع لنا من أطراف أو منظمات أجنبية معيّنة وأننا نحاول تغيير طرق تفكير المجتمع وطبيعة المجتمع التي تتوافق مع قِيَمهم المحافظة والاجتماعية". وقد تلقّت منظمتها سابقًا تعليقات على "فايسبوك" هدفت إلى التقليل من صلة هذه المواضيع بالسياق العراقي:

> **"وتصل هذه الرسائل بشكل خاص عبر "فايسبوك" وهي من قبيل "لقد غطّيتم كل المواضيع، وليس هناك مواضيع [أخرى] متبقيّة لتتمكّنوا من [تغطيتها] فتبدأون بالبحث عن التفاعل [من خلال مواضيع مماثلة]" أو "إنّ هذه المواضيع هي محرّمة ولا يجب مناقشتها بهذه الطريقة" أو "ما تنشرونه على وسائل التواصل الاجتماعي هي مواضيع شخصية ولها علاقة بالجسد، ونحن كذلك كمجتمع".**

وبالنسبة للذين يدافعون عن حماية أفراد مجتمعات الميم، يتعرّضون أيضًا للتشكيك في توجهاتهم الجنسية. وبحسب علّام:

> **أوّلًا، يتمّ التشكيك بتوجهاتك الجنسية، فأنت تدافع عن هؤلاء الأشخاص لأنّك واحد منهم أو لأنّك مثلهم أو تريد أن يكون هذا الأمر عاديًا أو تدافع عنهم ليُنظر إليك كشخص منفتح أو مثقّف... فيُعدّ هذا تشويهًا للسمعة، إذ لا يُنظر إليّ كشخص يتمتّع برأي وقضيّة عادلة أؤمن بها، بل كشخص غير مقتنع بالقضية وأختبئ أو خائف. هناك فكرة أنّ أحدهم يدفع لي لخدمة أجندة خارجية لأنّني أعمل في "رصيف22" ولأنّ "رصيف22" يحصل على التمويل الخارجي، لذلك يُملى عليّ ما أقوله وما أفعله. هذا مريع جدًّا. هناك أيضًا فكرة أنّه يتمّ التلاعب بنا".**

كجزء من تكتيكات مرتكبي التضليل القائم على النوع الاجتماعي، يقومون أيضًا بإعادة صياغة المحتوى الذي نُشر سابقًا من قِبل صانعي الإعلام ومنظماتهم وإخراجه من سياقه لخدمة أجنداتهم.

فعلى سبيل المثال، عندما أُطلق تطبيق وسائل التواصل الاجتماعي "كلوب هاوس" الذي يرتكز على التسجيلات الصوتية في العام 2020، تمّت عرقلة أحاديث استضافتها مجموعات دردشة للنسويات العراقيات من قِبل أفراد ومجموعات محافظة مرتبطة بالفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت. وخلال هجماتهم، لم يكتفوا بإهانة الناشطين فحسب بل سجّلوا محادثات أيضًا قاموا بالتلاعب بها لاحقًا من خلال أخذ كلمات الناشطين خارج سياقها و"إعادة تشكيلها ووضعها بإطار جديد "ثمّ تحريف وتشويه رسائلهم لتصعيد هجمات الناس عليهن وتعزيز المعتقد الخاطئ بأنّ النسويات هنّ الشرّ والخطر بحدّ ذاتهما على المجتمع".[29]

وتذكر إلهام مسودة، وهي مرشدة اجتماعية في "المركز الفلسطيني للإرشاد"، وهي منظمة تؤمّن خدمات الصحة النفسية، حالة مشابهة:

> **نظّمنا نشاطات أشركنا فيها الفتيات والفتيان وكانت عبارة عن مخيّم للشباب لا صلة له بالصحة الجنسية والإنجابية، فاتُّهمنا بـ[خدمة] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة [سيداو] وبأنّ "هؤلاء هم مستشرقون". في تلك الفترة، ولسوء الحظ التقطت منصات عدّة شريط فيديو للفتيات والفتيان الذين كانوا يشاركون في النشاطات وأعادوا وضعه في إطار جديد قائلين 'انظروا كيف يسمحون للفتيان بإمساك أيادي بعضهم البعض وكذلك الفتيات وكيف يقضون على مجتمعنا، إلخ'."**

[29] Mustafa, B. and Abd, R. 'The Iraqi Right and the Manosphere: United Against Women'. https://jummar.media/en/5700

الحملات المنظّمة

وقد قالت النساء اللاتي أجرينا معهنّ المقابلات إنّ التضليل القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن يصبح بالغ الخطورة عندما يُستخدم كجزء من حملات منسّقة وممنهجة. ففي حين لم تتعرّض كل صانعات المحتوى الإعلامي اللاتي قابلناهنّ لمثل هذه الحملات مباشرة أو غير مباشرة عند استهداف منظماتهن، فإن هذا النوع من الحملات شائعٌ في السياقات التي يعملن فيها ويُعد مصدر قلق كبير. وبحسب عبد الحسن:

> **إنّ أسهل الأمور التي يمكن القيام بها في العراق هو تنظيم حملات تقويض وتشويه للسمعة... فأي شخص يُكنّ حقدًا تجاه النساء أو أي شخصية عامة يمكنه تصوير فيديو أو التقاط صورة، حتّى مزيّفة أو حتّى مصنوعة بالذكاء الاصطناعي أو القيام بتسجيل ما، حتّى بالذكاء الاصطناعي، ونشره. فأسهل الأمور هو التعرّض لحملات تشويه السمعة أو الكراهية على "فايسبوك"، فمعظم الحملات تحصل على منصّتَي "فايسبوك" و"إكس". فيتمّ تحميل التسجيلات أو الفيديوهات أو الصور، أو يبحثون عن منشور قديم جدًا أو رأي أو تعليق كتبته شخصية عامة ثمّ يُعيدون نشره مُعلنين شيئًا من هذا القبيل "أنتم كذا وكذا" وهذا تكتيك شائع في العراق بشكل عام."**

وقد أشارت بشكل خاص إلى حملة منسّقة على شبكة الإنترنت من العام 2024 دعمًا لتعديلات مقترحة على قانون الأحوال الشخصية وقد استهدفت الذين يناهضون الاقتراح.[30] وقد اقتُرح بند لعدم تجريم عقود الزواج التي تُبرم خارج محكمة الأحوال الشخصية من خلال السماح للزوجين باختيار ما إذا أرادا اتباع قانون الأحوال الشخصية أو أحكام مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية لمذهب مسلم معيّن.[31] وقد أثار هذا الاقتراح مخاوف وسط مجموعات الدفاع عن حقوق النساء وحقوق الإنسان والناشطين في حقوق النساء، من أنّ الفتيات حتّى سنّ التاسعة كحد أدنى والفتيان حتّى سنّ الخامسة عشر كحد أدنى سيُسمح لهم بالزواج بالإضافة إلى تقويض حقوق النساء في الزواج والطلاق والحضانة والميراث.[32] وفي حين أنّ التعديل المعتمد قد نصّ في نهاية الأمر على أنّ السنّ الأدنى للزواج لا يمكن أن يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية، وكانت جهود مجموعات حقوق النساء ناجحة في الحفاظ على بعض أوجه الحماية في ما يتعلّق بالزواج والحضانة والخلافات الزوجية، إلّا أنّه لا يزال يُسمح عقد الزواج بالتوافق مع مدونة الأحكام الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية للمذهب الشيعي الجعفري (المعروفة بالمدونة)، ما يقوّض حقوق النساء المتزوجات بموجب المدونة في الزواج والطلاق والحضانة والميراث.[33]

[30] مجتمع التحقق العربي (2024). "القوى الشيعية تطلق حملة الكترونية تأييدا لقانون زواج القاصرات". https://arabifactshub.com/ar/articles/details/42074

[31] Sanbar, S. (2024). "Iraq's Amended Personal Status Law Could Make 9-Year-Olds Brides". Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2024/09/19/iraqs-amended-personal-status-law-could-make-9-year-olds-brides

[32] Ibid.

[33] Human Rights Watch (2025). "Iraq: Personal Status Law Amendment Sets Back Women's Rights". https://www.hrw.org/news/2025/03/10/iraq-personal-status-law-amendment-sets-back-womens-rights

وقد وجدت منظمة "مجتمع التحقق العربي" التي أجرت بحثًا حول الحملة أنّه في حين عبّر بعض النوّاب ومجموعات وناشطون مدافعون عن حقوق النساء عن معارضتهم للتعديل، نظّمت فصائل شيعية دينية نفسها على شبكة الإنترنت لإطلاق "أنشطة منسّقة وغير موثوق بها تهدف إلى تضخيم السردية لمصلحة التعديلات باستخدام الحسابات الزائفة لتقويض معارضي التغيير".[34] وكجزء من الحملة، استُهدف مدافعون عن حقوق النساء بـ"لغة مهينة واستفزازية" وتضليل قائم على النوع الاجتماعي يهدفان إلى تقويضهم وربط عملهم بالانحطاط الأخلاقي وغياب القِيم الدينية، والتعاون مع القوى الخارجية، لا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية، ودعم حقوق أفراد مجتمع الميم، ما يشكّل جرمًا في العراق.[35] بالإضافة إلى ذلك، تمّ نشر "معلومات شخصية غير مؤكّدة تستهدف حياة الناشطين الشخصية".[36]

في فلسطين، تتعرّض مدافعات عن حقوق الإنسان يناصرن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صادقت عليها دولة فلسطين، للحملات المنظّمة أيضًا. ففي العام 2022، واجهت ساما عويضة، وهي مدافعة عن حقوق النساء الفلسطينيات، حملة تضليل قائمة على النوع الاجتماعي بسبب دعمها لتطبيق الاتفاقية متّهمةً إيّاها بـ"الترويج للانحراف".[37] وبعد سنوات من المصادقة عليها من قِبل دولة فلسطين، استمرّ تنفيذ الاتفاقية بمواجهة الانتقاد والمعارضة الحادتَين من قِبل الجماعات الدينية والأحزاب الإسلامية.[38]

وقالت مسودة خلال استذكارها الحملات التي استهدفت الأفراد والمنظمات التي تدعم تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو يُنظر إليها كداعمة لها: "خلال فترة معيّنة، كان هناك أصوات عدّة تربط أي عمل يتعلّق بالنساء باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد راقبت في تلك الآونة منظمات بشكل ممنهج بهدف عزلها". وأضافت موضحةً أنّه غالبًا ما تنطلق هذه الحملات من الجوامع:

> **"يتم استخدام الجوامع كثيرًا كأسلوب تدخل، فأي شخص يريد محاربة مجموعة من الأشخاص الذين يتحدّثون عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويقول 'هؤلاء الأشخاص يُفسدون المجتمع' لأنّه يدرك أنّ الآخرين سينضمّون إليه، ثمّ تنتقل هذه السردية من الجوامع إلى شبكة الإنترنت فإلى مساحات أخرى".**

وأضافت أنّه في حالات أخرى، اتسمت الهجمات بـ"عشوائية أكبر"، مرجعةً ذلك إلى نقص عام في فهم هكذا نوع من المواضيع. وفسّرت قائلةً:

> **"كانت في بعض الأحيان ممنهجة وكان هناك، في أحيان أخرى، وبالتأكيد أجندات اجتماعية وشخصية مختلفة تلعب دورًا. فنحن، كمنظمات فلسطينية، مستهدفون بشكل عام، وأحيانًا يخاف بعض الأشخاص من الخروج عمّا هو سائد، فيستهدفوننا بدافع الخوف لا بدافع الفهم والوعي والدراسة".**

[34] مجتمع التحقق العربي (2024). "القوى الشيعية تطلق حملة الكترونية تأييدا لقانون زواج القاصرات". https://arabifactshub.com/ar/articles/details/42074

[35] Ibid.

[36] Ibid.

[37] (Regional Coalition of WHRDs in the Middle East and North Africa (2022). ' فلسطين: أوقفوا الاستهداف الإلكتروني للمدافعة عن حقوق الإنسان والنسوية ساما عويضة والتشهير بها!' https://www.whrdmena.org/2022/03/31/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88%D9%82%D9%81%D9%88%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87/%D8%AF%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%84/

[38] Medfminiswiya (2021). 'CEDAW faces a fierce battle in Palestine'. https://medfeminiswiya.net/2021/03/22/cedaw-faces-a-fierce-battle-in-palestine/?lang=en

الذكاء الاصطناعي التوليدي والتزييفات العميقة

ويُعتبر الذكاء الاصطناعي التوليدي أحد أساليب التدخل الناشئة التي قد تفاقم من انتشار التضليل القائم على النوع الاجتماعي وتشكّل خطرًا إضافيًا على نشاط العاملين في مجال الإعلام حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، إذ يُستخدم لصنع محتوى زائف يركّز على استهدافهم. وفي حين أنّ صنع المحتوى الزائف ونسبه إلى شخص آخر بنوايا خبيثة ليس بأسلوب جديد، إلّا أنّه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لصنع التزييف العميق الذي قد يصعب رصده بشكل أكبر لا سيّما من قِبل المستخدمين العاديين الذين يفتقرون إلى المهارات الرقمية ومهارات التدقيق في الحقائق. ويمكن استخدام التزييفات العميقة في الصور ومحتوى الفيديو ولتقليد صوت شخص ما استنادًا، على سبيل المثال، إلى تسجيلات أو فيديوهات موجودة أصلًا. كما في موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا والتضليل القائم على النوع الاجتماعي، يؤثّر التزييف العميق بشكل أكبر على النساء، لا سيّما اللاتي ينشطن في الفضاء (الرقمي) العام.

فبحسب مهنا، يمثّل هذا التطوّر "خطرًا وتهديدًا لأي ناشط أو صحافي أو أي شخص يعمل في هذا المجال بشكل عام ويضيف طبقة أخرى من الرقابة ويفرض علينا طبقة إضافية من الفهم لكيفية حماية أنفسنا في الفضاء الرقمي". وقد أضافت: "بالنسبة إليّ شخصيًا، وكوني صحافية، أتساءل دائمًا ما إذا كان الانتقال مثلًا إلى حساب خاص على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر أهميّة".

> **وتقول علّام: "بصراحة، لا يمكننا أن ننكر مساهمته في نشر التضليل بشكل أكبر. إذ يمكن رؤية صورة امرأة وسماعها تتكلّم، لكنّها لم تفعل ذلك في الحقيقة. كانت صورة أخرى وثبُتَ أنّها لم تكن صحيحة وكانت مفبركة ومأخوذة خارج سياقها. قالت علّام، "وهكذا وبلمح البصر، انتشر المحتوى الزائف فبات من المستحيل إقناع الناس بالعكس". وأضافت أنّه بالرغم من ذلك يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لدعم هذه المهمة أو صانعي الإعلام في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: "إذ يوفر قدرات أكبر على التضليل، لكن في الوقت عينه نتمتّع بالقدرة، إن شئنا ذلك، على استخدامه بشكل مختلف، لتوضيح وتفسير الوقائع".**

وقد أشارت عبد الحسن متخوفةً: "تكمن المشكلة في أنّ الكثيرين ليسوا قادرين بعد على التفرقة بين المحتوى المولّد بالذكاء الاصطناعي والمحتوى الحقيقي". إذ لا نتمتّع بتلك الثقافة التي تخوّلنا الرجوع والتأكّد قبل كتابة تعليق ما أو قبل نشر مؤسسة معيّنة للمحتوى، والأخطر من ذلك هو السرعة التي تنتشر فيها فضيحة ما".

الجهات المعنية ودوافعها

تشير التقارير والأبحاث السابقة حول التضليل القائم على النوع الاجتماعي، إلى جانب مقابلات أجرتها RNW Media، إلى مجموعة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية التي تمكّن انتشار التضليل القائم على النوع الاجتماعي، لا سيّما الأنظمة الحاكمة والمسؤولين في مراتب عالية في الحكومة والقادة الدينيين والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والأفراد المحافظين.

تقول علّام: "إنّه موضوع حسّاس يلحق الضرر بالدين والعادات والتقاليد لذلك يعتبره الكثيرون موضوعًا 'محرّمًا'. لذلك، ومن هذا المنطلق، هناك أناس غيورون أو متطرفون يقفون وراء هذه الهجمات". كما فسّرت قائلةً إنّ دور المؤسسات الدينية في هذه الهجمات يختلف من منطقة إلى أخرى:

> **لا أظن أنّ هناك أي مؤسسة دينية معيّنة تموّل أو تدعم هذا، سواء بشكل صريح أو ضمني. ففي مصر مثلًا، ليس هناك، كما في لبنان أو العراق، أحزاب دينية معيّنة يتبعها الناس أو قائد ديني أو روحي يؤثّر على الناس، ويُعتبر هذا ميزة في مصر. ربما يختلف الأمر بالنسبة إلى زملاء وأصدقاء آخرين من بلدان أخرى".**

ومع أنه لم يسبق أن تعرضت حجازي و"مركز حكاية" لأي حملة، فإنهما لا يزالان يتلقيان تعليقات تحمل معلومات مضللة قائمة على النوع الاجتماعي من بعض الأفراد.

> **لست متأكدة مما إذا كانوا محافظين، لكنّهم يتمتّعون بتلك الأيديولوجية الأبويّة التي تتسم بشكل معيّن من السلطة على هذه المواضيع والمعرفة التي يمكن أن تكون متوفّرة للناس. إذ يشعرون بأنّهم غيورون إلى حدّ ما على المجتمع، لذا من الممكن أنّهم يمثّلون أنفسهم فقط لأننا نستخدم لغة محافظة ونتحدّث هنا عن منصّة تصل إلى مليون شخص في العالم العربي على "فايسبوك" (...). لهذه الأسباب، قلّة منهم يهاجموننا ومن يهاجمنا يمثّل نفسه فقط لأننا نعرف جيّدًا أنّ الناس يتقبّلون الطريقة الجريئة التي نتطرّق بها لهذا الموضوع مع اعتمادنا مقاربة محافظة ومفضّلة، لنكسب ثقة المجتمع ولكي لا يكونوا عدائيين تجاه أسلوبنا ومقاربتنا".**

في العراق، وفي حين يقف أفراد وراء التضليل القائم على النوع الاجتماعي في معظم الأحيان، إلّا أنّه عندما يُستخدم ضمن حملة منسّقة، يتورط فيه مزيج من جهات دينية وسياسية. وتقول عبد الحسن بهذا الخصوص:

> **إذا كانت الحملة تستهدف شخصًا معيّنًا كما في حالة قانون الأحوال الشخصية، هناك دائمًا جهّات متورطة وليس أفراد فحسب. عندما يكون المشروع حول المساواة بين الجنسَين أو تعديل قانون الأحوال الشخصية أو مشاريع حول تمكين النساء أو الحقوق الجنسية والإنجابية، عندها تطلق بعض الأطراف حملات قد تكون ممنهجة. ليس لديّ معلومات مفصّلة كثيرًا حول هويّة هذه الأطراف، لكنّ الأمرَ جليّ بما أنّ مراكز القوّة ليست علمانية أو ديمقراطية بل هي مرتبطة بأحزاب سياسية ذات طابع ديني زائف. في هذه الحالة، نرى دائمًا حملة ممنهجة كتلك التي رأيناها في ما يخص قانون الأحوال الشخصية، والتي كانت ممنهجة في العراق من قِبل الحكومة وأعضاء البرلمان، كما كان هناك تدخّلات من أحزاب من خارج العراق. كانت هذه الحملات أكبر من أن تكون فردية، فقد تبيّن وجود أفراد متورّطين لكن هؤلاء الأفراد كانوا متأثرين بالحملات الممنهجة".**

هذا شبيه بملاحظة لفتت إليها مسودة في ما يخص الحملات التي شُنّت في فلسطين، لا سيّما في ما تعلّق بتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تمّت تعبئة الناس في الجوامع قبل انتشار الحملات على شبكة الإنترنت.

الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت

إنّ الأشخاص المشاركين في الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت، وهي شبكة فضفاضة من المجتمعات عبر الإنترنت المناهضة للنسويّة والمساواة بين الجنسَين وتنشر السرديات الكارهة للنساء في حين تزعم بأنّها تعالج معاناة الرجال، يتورّطون بشكل متزايد أيضًا في التضليل القائم على النوع الاجتماعي في المنطقة. وفي حين من الصعب تقفي أثر الحملات أو الهجمات المرتبطة في المنطقة وربطها بالفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت، إلّا أنّ هذه المساحات تزيد من انتشار السرديات التي تجعل من الصعب على صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية القيام بعملهنّ ونشر المعلومات والمصادر.

وكما ذكرنا سابقًا، ليست المنطقة بمنأى عن رد الفعل العنيف ضد النسوية والمساواة بين الجنسَين، مدفوعًا ببروز الحركات المناهضة للمساواة بين الجنسَين والحقوق وسياسات الحكومات التي تلغي المكاسب المحققة سابقًا.[39] وفي حين أنّ العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا ليس بظاهرة جديدة، يفسح الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت المجال أمام بروز سرديات وتكتيكات يعتمدها من الغرب. ففي مقال من العام 2024، وصفت الباحثة والناشطة النسوية الفلسطينية وصانعة قناة "حكي نسوي" حول النسوية، الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت "كشكل من أشكال الاستعمار الفكري".

> **فغالبًا ما يصوّر المعادون للنسوية النسوية في المنطقة العربية كمنتج مستورد من الغرب، متجاهلين الجذور الأصلية للنضال النسوي ضدّ الاستعماريّة في المنطقة. إلّا أنّ توغّل الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت داخل الفضاء الرقمي العربي هو مثال صارخ على كره النساء الغربي المستورد إلى المنطقة. ويحصل هذا من خلال اعتماد لغة ورموز وحجج صُنعت لتناسب سياقاتنا المحليّة. لكن لا ننكر وجود ظاهرة كره النساء والتمييز الجنسي في العالم العربي، بل نشير إلى أنّ التمييز الجنسي في الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت نفسه هو شكل من أشكال الاستعمار الفكريّ.**

[39] Bergsten, S.S and Lee, S.A. (2023). 'The Global Backlash Against Women's Rights'. Human Rights Watch. https://www.hrw.org/news/2023/03/07/global-backlash-against-womens-rights

> **"بالنسبة لمعاديي النسوية العرب، لطالما كان الغرب مساحة للانحطاط الأخلاقي وتُعتبر ليبراليته سرطانًا دخيلًا على المنطقة. لكن لسخرية القدر، أصبح صانعو محتوى الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت الغربيون، الذين تزداد شهرتهم يومًا بعد يوم، بمثابة نماذج ومصدر إلهام لمعاديي النسوية العرب".**

تُصوّر بعض السرديات وأساليب التدخل التي تُستخدم في الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت والتي تشكّل تحدّيًا في وجه عمل صانعي المحتوى الإعلامي حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية العنف القائم على النوع الاجتماعي على أنّه مشكلة غير موجودة في الأصل.[40] كما تُبرز الفروقات البيولوجية بين الرجال والنساء وتربطها بالأدوار التقليدية القائمة على النوع الاجتماعي وتؤكّد أنّ المساواة بين الجنسَين قد تظلم النساء وأنّ النساء يتمتعنّ أصلًا بحقوقهنّ[41] وأنّ الرجال هم الذين يتعرّضون للقمع.[42] وفي حين وُصفت النسوية والنضال نحو المساواة بين الجنسَين لوقت طويل بأنّهما منتج خطير مستورد من الغرب، استعان الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت المحلّي في يومنا هذا بالسرديّات والخطابات والمحتوى من الفضاء الذكوري الغربي المتطرف على الإنترنت واليمين العالمي. ويتمّ توطين هكذا محتوى وترجمته وإضافة الترجمة النصية على الفيديوهات.

فبحسب سارة عيسى التي تكتب لـ"جيم"، وهي مؤسسة إعلامية نسوية إقليمية تنتج المعرفة حول النوع الاجتماعي والجنس والجنسانية[43]:

> **"لقد تمّت استعارة حجة حماية العائلة من شرّ النسوية لمهاجمة النسويات والتحريض ضدهنّ، مع الادعاء بأنّ النسوية تؤجّج الصراع بين الأزواج وتدمّر العائلة وتعطّل الأدوار المختلفة التي يتوجّب على المرأة القيام بها، وذلك بالتوافق مع أفكار ومنطق اليمين العالمي. بخطوات بسيطة عبر الإنترنت، يمكن ملاحظة عولمة الكراهية في السياق المحلّي من خلال الكمّ الهائل من المحتوى المترجّم والمعرّب من الحركات المناهضة للحقوق واليمين في أوروبا".**

باستخدام هذه السرديات، سواء كانت مدمجة في تقاليد المنطقة الاجتماعية والثقافية والدينية أو كانت مستعارة، يساهم الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت في نشر التضليل القائم على النوع الاجتماعي الذي يمكن أن يعطّل أكثر فأكثر عمل صانعي الإعلام في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. إنّ الذين يرتبطون بمجتمعات الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت، على الصعيدَين العالمي والإقليمي، لا ينشرون التضليل المتعلّق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسَين والعنف القائم على النوع الاجتماعي فحسب، بل يشارك بعضهم بشكل مباشر في مهاجمة النسويات والمدافعين عن حقوق النساء أيضًا، بما في ذلك الذين يصنعون المحتوى المرتبط بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وينشرونه.[44]

[40] إلهام مسودة. مقابلة مع الكاتبة. 10 يوليو/تموز، 2025.

[41] سامية علّام. مقابلة مع الكاتبة. 11 يوليو/تموز، 2025.

[42] https://maysaloon.fr/archives/12253

[43] Isa, S. (2023). "ماذا وراء حملة معاداة النسوية والتعابير الجندرية غير المعيارية في المنطقة؟". Jeem. https://jeem.me/authority/1250

[44] Mustafa, B. and Abd, R. 'The Iraqi Right and the Manosphere: United Against Women'. https://jummar.media/en/5700

بالإضافة إلى ذلك، يفاقم تصميم أنظمة التوصية الخوارزمية على منصّات التواصل الاجتماعي من انتشار هذا النوع من المحتوى.[45] تكافئ هذه الأنظمة المحتوى الفيروسي والإثاري المُقسّم للحفاظ على تفاعل المستخدمين مع تحديثات مخصصة بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي، ما يساهم في تحقيق الأرباح من الدعاية المستهدفة سواء لشركات التكنولوجيا أو لمن ينتجون هذا المحتوى وينشرونه.[46]

بالنسبة إلى حجازي، "بات كل شيء مستشريًا على شبكة الإنترنت بسبب النشر الأوسع، فيمكن بالتالي لأي كان أن يكتب حول الموضوع من دون الاكتراث". وأضافت:

> **وسط معظم المؤثّرين في المنطقة، هناك توجّه كبير نحو الذكوريّة والأبويّة، ويجذب هذا الأمر الكثير من الشباب. فكل جيل يظنّ أنّ الجيل التالي سيكون أكثر إدراكًا، ثم تظهر موضة جديدة تثبت أننا ما زلنا نقاوم مثل هذا الخطاب، كظاهرة "الحبة الحمراء".**

وبحسب مهنا:

> **إنّ هذه المنصّات (الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت) هي آخذة بالتزايد. في السابق كان عليك أن تخوض النضال في العالم الحقيقي فقط، ويقل احتمال خوضه في الفضاء الرقمي ما لم يكن هجومًا مباشرًا عليك، وهو أمر كان موجودًا بالفعل. لكننا نحاول الآن أيضًا التأثير في السرديات على الإنترنت. لذا أظنّ أنّ الفضاء الرقمي بشكل عام كان مكانًا تُتاح لك الفرصة فيه لقلب السردية. لكنَّ سردياتٍ مختلفة تتصادم اليوم مع السرديات النسوية".**

هناك أيضًا من يحرّكهم الربح الماديّ. في الواقع، تدفع الخوارزميات على منصات التواصل الاجتماعي بعض المؤثرين وصناع المحتوى الساعين إلى تحقيق الربح إلى تبدية التفاعل على المضمون.

وقالت مسودة: "لا يزال هناك منصّات محافظة وتعتمد لغة واعية، لكن هناك أشخاصًا يتحدّثون عن العنف القائم على النوع الاجتماعي كمشكلة غير موجودة أصلًا ليس بهدف التضليل بل للّحاق باتجاه سائد لكسب المال". ثمّ أضافت:

> **بصراحة، هناك العديد من المؤثّرين أو الأشخاص الآخرين الذين يلحقون باتجاه سائد ويهتمون بقدر ما يدرّه المحتوى من مال ومشاهدات إضافية أكثر من اهتمامهم بمدى صحته. وهناك أشخاص يحاولون القيام بنقاشات مستنيرة تأخذ بعين الاعتبار المجتمع المحلّي والقيام بنقاشات خالية من التضليل، لكن لسوء الحظ كل ما يحكم مجتمعاتنا هذه الأيّام هو عدد المشاهدات وكمّ المال الذي يمكن ربحه".**

[45] Khan, I. (2023). 'Gendered disinformation and its implications for the right to freedom of expression'. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. https://docs.un.org/en/A/78/288

[46] Ibid.

3

تأثيرات الهجمات على صانعات المحتوى الإعلامي والاستجابات والاستراتيجيات

03

تأثيرات الهجمات على صانعات المحتوى الإعلامي والاستجابات والاستراتيجيات

كشكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، يمكن أن يكون للتضليل القائم على النوع الاجتماعي تأثيرات وخيمة على ممارسة الحقوق الأساسية، لا سيّما حرية التعبير والمعلومات وحرية الرأي، سواء على شبكة الإنترنت أو في الحياة الفعلية. وقد يختار المتأثّرون اللجوء إلى الرقابة الذاتية على أنفسهم، ما يغيّر من تصرّفاتهم على شبكة الإنترنت، وفي أسوأ الحالات العدول عن وسائل التواصل الاجتماعي أو عملهم ككل.

ذكرت صانعات المحتوى الإعلامي اللاتي قابلتهنّ RNW Media عزوفهنّ عن الظهور في أشرطة فيديو عند مناقشة هذه المواضيع، مع مقاربتها بطريقة حذرة، وعزوفهنّ أيضًا عن النشر بأسمائهنّ الحقيقية أو تغطية مواضيع معيّنة، والتخفيف من النشر على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقالت حجازي حول النساء اللاتي يساهمنّ في منصّتها "مودّة" التي تُعنى بمواضيع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: "بالرغم من وجود كاتبات كثيرات، لا يستطعن الظهور عبر الفيديو خوفاً من التعرّض للهجوم". ففي معظم الأحيان، يتمّ تقبّل أن يكون الرجال وجوهًا إعلامية ويظهروا عبر الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي ويتحدّثوا حول هذه المواضيع".

ذكرت بوار محمد، وهي صحافية مستقلّة تعمل في منطقة كردستان العراق، أنّها في إحدى الحالات امتنعت عن ذكر اسمها في حلقة بودكاست استضافتها وتناولت موضوع ختّان النساء. "لا يمكن أن أختبئ، فهذا جليّ، إذ يُعرف من صوتي أنني امرأة. لذا، لم أذكر اسمي في المقدمة. وقد قالت لـRNW Media: "إنّها مشكلة كبيرة عدم ذكر اسمك، لكن تُعتبر حماية نفسي أهمّ من أي شيء آخر".

وفي حالات أخرى، تتناول النساء موضوعات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية بشكل مقبول أكثر اجتماعيًا.

وتقول عبد الحسن "عندما أقوم بتحرير مادة أو محتوى معيّن، أحاول قدر المستطاع عدم الغوص في بعض التفاصيل أو توضيحها بطريقة جلّية لكي لا أصدم الناس". ثمّ أضافت:

> **"أحاول تبسيط المعلومات وإيصالها بطريقة تناسبهم [الجمهور] وتفادي ردة فعل قد تنتج عنها تعليقات أو أمور أخرى غير مستحبة. أنا شخص حسّاس لدرجة أنّني عندما أصنع المحتوى في "كركوك ناو" ويطلبون منّي الظهور في فيديو وسرد المحتوى، أتردد دائمًا في الظهور بوجهي أو أمام الكاميرا (...). فقد لا تكون التعليقات السلبية على علاقة بجودة المحتوى الذي أقدّمه وقد تصبح شخصية... أنا حذرة دائمًا في هذا المجال وأحاول دائمًا التطرّق للمواضيع بشكل غرافيكي أو من خلال منشور على "فايسبوك" أو الموقع الإلكتروني... من الأفضل نشر المحتوى على الموقع الإلكتروني لأنّه وحدهم الأشخاص الذين يتمتّعون بمستوى معيّن من التعليم والوعي يزورون الموقع الإلكتروني ويقرأون المقالات والمواد التي يتم نشرها هناك".**

ولقد عزت مقاربتها إلى التأثيرات المحتملة على رفاهها النفسي: "من منظور شخصي، تُعتبر هذه التعليقات مؤثّرة جدًا وأحاول قدر المستطاع تجنّب التعرّض لأي نوع من الحملات أو التعليقات أو أي أمر آخر أجد أنّه ليس من الضروري تعريض صحّتي النفسية له".

في الواقع، يمكن أن يكون للتضليل القائم على النوع الاجتماعي تأثير نفسي على الناجين، وقد يكون هذا التأثير طويل الأمد.

فبالعودة إلى المقالة التي كتبتها علّام حول الجانب المظلم للأمومة قبل عشر سنوات، وصفت أنّها غرقت في بادئ الأمر "في حالة اكتئاب وصدمة ورعب". ثمّ عمدت إلى الحدّ من الولوج إلى بياناتها الشخصية. وحتّى يومنا هذا، لا تزال علّام تحدّ من النشر على وسائل التواصل الاجتماعي وتفكّر مليًّا في ما إذا كانت تكتب مقالةً وكيف تكتبها. وقالت موضحةً:

> **"شخصيًا، بدأت أمعن التفكير قبل النشر. هناك مقالة نشرتها مستخدمةً اسمًا مستعارًا ومقالة أخرى كتبتها ونشرتها باسمي، لكنني لم أنشرها على وسائل التواصل الاجتماعي. إنّه واحد من الأمور المزعجة وأنا حزينة جدًا لقولي ذلك إذ لديّ الحق بأن أكون فرحة بعملي لا سيّما إذا كنت مقتنعة به وكان له تأثير (...). أودّ العمل على العديد من الأفكار المرتبطة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لكنني لم أبادر إلى نشرها (...). لقد مرّت عشر سنوات أو أقل منذ نشر تلك المقالة لكنّي لا أزال أتذكّرها وربّما واجهت أمورًا عدّة أخرى، لكن ما واجهته لم يكن مرتبطًا كثيرًا بكوني أمًا أو بإنسانيتي وشخصيتي، لذا تركت فيّ تأثيرًا كبيرًا".**

وحتّى بالنسبة إلى النساء اللاتي لم يتعرّضن مباشرةً للتضليل القائم على النوع الاجتماعي، لا تزال الحملات التي تطال منظماتهنّ تؤثّر عليهنّ وتشكّل مصدر قلق. عندما نشر "المركز الفلسطيني للإرشاد" بحثًا حول معاناة أهالي الأطفال والشباب المثليين وكيف يمكنهم التحدّث معهم ودعمهم، انتاب مسودة وزملائها الخوف والقلق من ردة فعل محتملة. وقد تعرّض المركز في نهاية الأمر للاستهداف "المتعمّد" بسبب هذا البحث لـ"إسكاتنا وقمعنا ومنعنا من الكلام". وقالت بهذا الشأن:

> **"كنت قلقة عندما بدأ كل شيء لأنّني حسّاسة جدًّا ولم أشأ حدوث أمر من هذا القبيل، ويُعتبر المركز مقبولًا اجتماعيًا ومرجعًا للأبحاث التي يقوم بها ولمنهجياته في العمل. لذا انتابني القلق، لكن بصراحة عندما بدأنا الاجتماع مع الإدارة ورأيت عزمهم، شعرت بتحسّن".**

قد ينتج عن الحملات المنسّقة الممنهجة عنف خارج شبكة الإنترنت لأنّها تستخدم حججًا خاطئة وخطرة تدّعي حماية التقاليد الدينية والاجتماعية والثقافية والقِيم العائلية وتربط المساواة بين الجنسَين والنسوية بالقوى الخارجية.[47]

وفي حين أنّ التضليل القائم على النوع الاجتماعي يُسكت في البداية صانعات المحتوى الإعلامي، إلّا أنّه يؤثّر على المجتمع ككل لأنّه يُضعف من توافر المواد المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والولوج إليها، لا سيما لمن هم بأمس الحاجة إليها مثل النساء والمراهقين وأفراد مجتمع الميم، والمجموعات التي تواجه مخاطر التعرّض للأمراض المنقولة جنسيًا بشكل أكبر، إلخ. ويُعدّ هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تحول حواجز عدّة دون تمتّع الناس بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية،[48] لا تزال المحرّمات والوصم تحيط بالنقاش حول مواضيع الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتفتقر المنطقة لبرامج الثقافة الجنسية.[49]

ويساهم التضليل القائم على النوع الاجتماعي أكثر فأكثر في انتشار الصور النمطية والسرديات المؤذية التي تضفي طابعًا جنسانيًا على هذا النوع من العمل وتوصم النساء اللاتي ينشرن حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، ما يؤثّر عليهنّ على الصعيدَين المهني والشخصي.

وقد قالت حجازي حول التأثير على حياتها المهنية والشخصية ما يلي: "في بعض البيئات التي أعمل فيها، لا أستطيع أن أقول إنني مناصرة للصحة الجنسية والإنجابية، لذا أقول إنني أعمل في المجال الصحّي لأنني فور ذِكر الصحة الجنسية، قد أتعرّض لبعض الأمور التي أسمع عنها... وفور ذِكر هذا المصطلح أمام شخص ما أواعده أو في إطار عملي، يظنّ أنني أعمل في مجال الجنس وليس الصحة". ثمّ أضافت:

> **"بصراحة يضايقني هذا، حتى عندما أكتب أحيانًا منشورات على "لينكدإن"، لأن المنصة عامة، وأنا مديرة مشاريع بشكل عام ولا يقتصر عملي على هذه المواضيع فحسب، كما أنني أدافع عن هذه القضية لذا بدأت أقول 'صحة النساء' بدل الصحة الجنسية والإنجابية، لأنني أخشى أن أُوصَم وأتعرَّض لانتقادات لست مستعدة لها. لذا أشعر أحيانًا بالخوف بسبب المضايقة التي تعرّضت لها سابقًا، وهذا جعلني أكثر حذرًا في أماكن أخرى".**

[47] مجتمع التحقق العربي (2024). "القوى الشيعية تطلق حملة الكترونية تأييدا لقانون زواج القاصرات". https://arabifactshub.com/ar/articles/details/42074

[48] Abu Habib, L., Abdel Khalik, Z., and Naji, O. "الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية". UN Women. https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/2021/07/SRHR-Policy%20Paper-EN.pdf

[49] Oraby D. Sexuality education in Middle East North Africa Region: a window of opportunity. Glob Health Sci Pract. 2024;12(1): e2300282. https://doi.org/10.9745/GHSP-D-23-00282

مواجهة التضليل القائم على النوع الاجتماعي وتدابير الدعم

نظرًا للتأثير المؤذي للتضليل القائم على النوع الاجتماعي، وجدت صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، في بعض الأحيان، طرقًا للتخفيف من احتمال تعرضهنّ لاستهداف الحملات والتخفيف من تأثيراتها عند حصولها. وكما ذكرنا في الجزء السابق، يتأقلمنّ، على سبيل المثال، من خلال التخفيف من إمكانية الولوج إلى بياناتهنّ الشخصية على شبكة الإنترنت، أو التقليل من النشر أو النشر بشكل مجهول في بعض الأحيان، أو طرح هذه المواضيع بلغة من غير المُرجَّح أن تواجه رد فعل سلبي.

وفي حين أنّه من الضروري أن تضع المنظمات أو أصحاب العمل ومنصّات التواصل الاجتماعي والحكومات تدابير وسياسات الاستجابة الملائمة، غالبًا ما تكون غائبة.

وتقول علّام حول المجلّة التي كتبت فيها المقالة حول الأمومة وبخصوص نقص الدعم الذي تلقته: "شعرت بالغضب الشديد تجاه المجلّة التي نُشرت فيها المقالة لأنّهم لم يحذفوا التعليقات السلبية وكان هذا السبب وراء توقّفي عن الكتابة لهم بعد كتابتي مقالتين أو ثلاث، وفعلت هذا لأنّهم لم يأخذوا في الحسبان ما قيل عنّي وكان هذا مؤذيًا بالرغم من تواصلي معهم والتعبير عن ذلك. لذا، كان هذا مصدر إحباط كبير بالنسبة إليّ". وقد ألقت علّام، التي تعمل كمحرّرة في "رصيف22" الآن، الضوء على التدابير والسياسات التي يعتمدونها حاليًا، والتي تشمل تغيير النَسب والنشر باسم مستعار، وإزالة المادة عن الموقع إن لزم الأمر حتّى إن كان كاتب المقالة قد تلقّى أجرًا، وإزالة التعليقات السلبية، واعتماد سياسة عدم التسامح مطلقًا تجاه أي تحريض على العنف والتضليل القائم على النوع الاجتماعي والكراهية.

كما وضع "مركز حكاية" سياسة حماية تعالج المضايقة وأشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي.

كما يُحدث الدعم من القيادة ومجموعات المجتمع المدني الأخرى عبر بيانات التضامن فرقًا في التخفيف من تأثيرات التضليل القائم على النوع الاجتماعي. ففي بعض الحالات، يختار المتأثّرون عدم التفاعل بشكل مباشر مع الهجمات والحملات ويركّزون بدلًا من ذلك على عملهم.

وبحسب مسودة التي واجهت مؤسستها حملة بسبب بحث قامت به حول معاناة أهل الأولاد والشباب المثليين، قرروا أساسًا "ترك الأمور تهدأ":

> **"في تلك الآونة، أصدر المركز بيانًا أدان فيه الحملة وأوضح أنّ هذا بحث وأنّ الهجمات هي متعمّدة من أشخاص يفتقرون للوعي والفهم وأن هناك أشخاص وخبراء قلقون حيال هذه المشكلة. كما صدر بيان إدانة عن أكثر من منظمة وعن الاتحاد ومؤسسات مختلفة تستنكر ما تعرّض له المركز".**

وقد فسّرت التفكير الكامن وراء نهج مؤسستها:

> **"نلتزم الصمت بطريقة واعية ونلجأ في الوقت عينه إلى الإعلام للحديث عن المواضيع المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية أو العنف ضد النساء أو كيفية تعبير الرجال الشباب عن مشاعرهم، لذا نعود إلى تقديم هذه المواد واللقاء بالأشخاص المعنيين حيال هذه المواضيع".**

وفي حين ذكرت صانعات المحتوى الإعلامي اللاتي تمّت مقابلتهنّ استخدام خاصيّتي الحظر والتبليغ، إلّا أنّهن وصفن الاستجابة من قِبل منصّات التواصل الاجتماعي بالغائبة، وفي بعض الأحيان بالـ"مخيّبة للأمل" و"المريعة".

فقالت حجازي: "لست متأكدة مما إذا كان هناك آليات تبليغ واضحة في شركة "ميتا"، فنحن نستخدم خاصيّتي الحظر والتبليغ. أتذكّر أنني بلّغت عن شخص، لكن لم يتواصل أحد معي". ثمّ أضافت:

> **لا نثق بمنصّات التواصل الاجتماعي لا سيّما "ميتا". ليس هناك أية متابعة، ربما لأننا غير مهمين بالنسبة لشركة "ميتا" في المنطقة العربية، أو ربما لعدم وجود فريق عربي قوي يركز على المنطقة".**

ولم تختلف تجربة علّام مع الشركة:

> **"فايسبوك" مكان مرعب فقد أبلغت عدة مرّات عن منشورات تحرّض على الكراهية وتحتوي على تضليل قائم على النوع الاجتماعي لكنها ما زالت موجودة ولم تُحذف بعد. كان "فايسبوك" مصدر خيبة أمل. لم تكن آليّات الدعم والمساعدة متوفّرة حتّى".**

حتّى عندما نتلقى استجابة للشكاوى من المنصّات المختلفة، تبقى غير كافية. وقد قالت عبد الحسن عن تجربتها مع "فايسبوك":

> **في بعض الأحيان، هناك حريّة مفرطة، لذا أقوم بالإبلاغ عن تعليق أو منشور معيّن أراه كتهديد أو تعليق عنصري أو كاره أو تمييزي، لكن المفاجئ هو الاستجابة من "فايسبوك" التي تفيد بأنّه لا يخالف معايير مجتمع المنصّة. أنا خائبة الظن جدًا لأنّ هذه الحالة لم تتكرّر مرّة أو مرّتين فقط. أبلّغ عن العديد من المنشورات، ودائمًا ما أتلقّى ردًا يفيد بأنها تلتزم بسياسة الخصوصية الخاصة بها ولا تنتهك معايير المجتمع".**

ثمّ أضافت:

> **بالنسبة إلى منصّات أخرى، أظنّ أنّه تُتبع القواعد نفسها، وبالنسبة لمنصّة "أكس"، هناك حريّة مبالغ فيها وأرى أنّه من الصعب تغيير الوضع. يعتبرون هذا حريّة تعبير وديمقراطية، لكن هذا بعيد كلّ البعد عن حريّة التعبير والديمقراطية. أرى أنّها بحاجة إلى الكثير من التغيير. شخصيًا، أنا خائبة الظنّ جدًا في ما يتعلّق بهذه السياسات، فإن حصل تغيير، لمَ لا؟ وإن لم يحصل، فقد اعتدنا على ذلك".**

ينتاب صانعو الإعلام بعض التردّد في ما يتعلّق بالإبلاغ عن هذه الأحداث إلى سلطات تنفيذ القانون نظرًا لغياب التنظيمات الصارمة حول هذا النوع من المحتوى والعنف على شبكة الإنترنت أو لعدم أخذ السلطات الشكاوى على محمل الجد. بالرغم من ذلك، يبقى دور الجهات الفاعلة في الدولة أساسيًا في المساعدة بشكل فاعل على محاربة التضليل القائم على النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا بشكل عام.

وقد قالت عبد الحسن حول الوضع في العراق: "ليس هناك أي جهود [في هذا المجال] ولا أظن أنّهم يعتبرون الموضوع من أهم المواضيع التي يجب أن يُخصص له أشخاص متفانون يعملون عليه أو مسألة ملحّة يجب أن تحتلّ إحدى أولويّات الدولة التي تستلزم ميزانية وموظفين متخصصين، لهم مكاتبهم". وقد أضافت "آمل أن نحظى قريبًا بمؤسسات كهذه ومنظمات إضافية تؤمّن الدعم. سيُضفي هذا قيمة إضافية كبيرة وقد يساعد ربّما في إنقاذ حياة شخص ما".

وكذلك في الأردن، إذ قالت حجازي: "لا ينفع كثيرًا اللجوء إلى هيئة قانونية لأنّني أشعر بأنّ القوانين ليست داعمة". فقد لجأت مسبقًا إلى المحاكم بعد تعرّضها للمضايقة على شبكة الإنترنت لكنّ مرتكب المضايقة قد حصل في النهاية على حكم ليّن. كما أنّ الدعم من قِبل السلطات هو "متوقف على أهواء الأشخاص" العاملين في المؤسسات المعنيّة، إذ يستطيع بعض الموظفين أن يختاروا إلقاء اللوم على الناجين أو مساءلة سلوكياتهم مثل نوع الصور التي ينشرونها على الإنترنت أو الملابس التي كانوا يرتدونها. قالت موضحةً:

> **"لدى بعض الأشخاص تجارب إيجابية وآخرون تجارب سلبية وذلك وفقًا للموظفين المناوبين حينها. يجب أن يخضع موظفو المؤسسات كتلك التي تُعنى بحماية العائلة ووحدة الجرائم السيبرانية للتدريب بشكل أكبر للاستماع إلى الناجين ويجب أن يروّجوا أكثر لتقديمهم هذه الخدمة".**

وقد لاحظت مسودة قائلة: "هناك حاجة إلى سياسات وتدابير واضحة وقضاء ناشط يسنّ قوانين تحترم الأفراد وتُعاقب عند انتشار التضليل. من المحتمل ألا يكون القضاء نشطًا بما يكفي في هذا النوع من القضايا". كما أضافت أنّ الأشخاص قد يشعرون أحيانًا بالخوف من الإفصاح عند مواجهتهم عنفًا رقميًا ما على شبكة الإنترنت ملقيةً الضوء على الحاجة إلى "التوعية على المستوى الاجتماعي بشكل واضح وسلِس وممنهج لأنّ الأشخاص قد يستخدمون هذه المنصّات لإلحاق الأذى ونشر التضليل".

4

الخلاصة والتوصيات

الخلاصة والتوصيات

يشكّل التضليل القائم على النوع الاجتماعي تحدّيًا جديًّا بالنسبة لعمل صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وأمنهنّ ورفاههنّ النفسي والجسدي. ونظرًا للمحرّمات والوصم المحيطة بمواضيع الصحّة والحقوق الجنسية والإنجابية، لا سيّما تلك المرتبطة بالجنس والجنسانية وحقوق أفراد مجتمع الميم، قد تُعرّض الادعاءات الكاذبة التي تربط عملهنّ بالأجندات الخارجية والانحطاط الأخلاقي وتقويض القِيم العائلية والدينية المستهدفات لخطر الاعتداء اللفظي والمضايقة والتهديدات والترهيب وحتّى خطر العنف خارج شبكة الإنترنت، لا سيّما عندما تحصل هذه الاعتداءات كجزء من الحملات المنظّمة. بالإضافة إلى ذلك، مع ازدياد تبني الذكاء الاصطناعي التوليدي، يُعتبر استخدامه في التضليل القائم على النوع الاجتماعي، لا سيّما لخلق تزييف عميق (مرتبط بالاستغلال الجنسي) يطال النساء بشكل أكبر، مصدر قلق لصانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية اللاتي تمّت مقابلتهنّ كجزء من هذا البحث.

تُعتبر الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك النوّاب والهيئات الحكومية والقادة والمؤسسات الدينية والأحزاب السياسية والأفراد المحافظين اجتماعيًا، هي المسؤولة عن انتشار المعلومات المضللة القائمة على النوع الاجتماعي في المنطقة، بما في ذلك الحملات التي تستهدف المدافعين عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق النساء والمساواة بين الجنسَين.

كما أنّ الأفراد والمجموعات والمجتمعات التي تعتمد السرديات الخطرة الخاصة بالفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت يفاقمون من انتشار التضليل القائم على النوع الاجتماعي، ما يزيد من التحدّيات التي تواجهها صانعات المحتوى الإعلامي في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في عملهنّ. وغالبًا ما تتم استعارة سرديات الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت من النظراء في الغرب، فتتم ترجمتها وأقلمتها إلى العربية لتناسب سياقات المنطقة. كما يُعتبر الفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت ميزة رئيسية من رد الفعل السلبي العالمي ضد النسوية والمساواة بين الجنسَين، مدفوعًا ببروز الحركات المناهضة للحقوق واليمين المتطرّف.

وقد تختلف السرديات وأساليب التدخل والجهات الفاعلة وراء التضليل القائم على النوع الاجتماعي من حالة إلى أخرى، إلّا أنّ الدوافع هي مشابهة: إسكات كل من يرفع الصوت أو يدافع عن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وحقوق النساء، وحقوق أفراد مجتمع الميم، والمساواة بين الجنسَين، ما يُبقي على الوضع الأبويّ القائم ويقاوم أي مكاسب أو تغيير نحو الأفضل.

من المهمّ بالنسبة للجهّات الفاعلة المختلفة أن تتصرّف لوضع حدّ لبروز التضليل القائم على النوع الاجتماعي لا سيّما مع استمرار السرديات التى ينشرها فاعلون عالميون مناهضون للحقوق غالباً ما يكونون مترابطين بشكل فضفاض والفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت، والتي تواصل اكتساب شعبية متزايدة على الصعيدين العالمي والإقليمي. كما تساعد أنظمة الخوارزميات الخاصة بمنصّات التواصل الاجتماعي المُصمّمة لمكافأة المحتوى الفيروسي والإثاري المُقسّم في انتشار سرديات وأساليب التضليل القائم على النوع الاجتماعي، وذلك للحفاظ على تفاعل المستخدمين.

التوصيات

المجتمع المدني

- على المنظمات وضع سياسات داخلية حول كيفية معالجة التضليل القائم على النوع الاجتماعي وأشكال الدعم التي ستؤمّنها عندما يتمّ استهداف الأشخاص الذين تعمل معهم. كما ينبغي التعامل مع التضليل القائم على النوع الاجتماعي على أنّه شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدراجه كجزء من سياساتها التي تعالج العنف والمضايقة.
- ويجب مناقشة الدعم الذي يتمّ تأمينه مع الناجين للتخفيف من أي ضرر أو ضغط إضافي. ويمكن أن يشمل الدعم المساعدة القانونية ونشر بيانات الدعم، بما في ذلك إدانة وفضح التضليل الذي يتم نشره، إلى جانب دعم الصحة النفسية.
- وعلى العاملين على خطوط طوارئ السلامة الرقمية نشر المعلومات حول خدماتهم بشكل واسع بخصوص الاستجابة للتضليل القائم على النوع الاجتماعي، لكي يعرف كل من يحتاج إلى الدعم أين يلجأ.

منظمات التطوير الإعلامي

- يتحمّل الإعلاميون والصحافيون مسؤولية عدم مفاقمة التضليل القائم على النوع الاجتماعي والنظر بالتأثيرات المحتملة على أمن الناجين ورفاههم النفسي والجسدي قبل نشر المحتوى. فعليهم الامتناع عن تداول أخبار قد تؤذي الناجين وتنشر التضليل القائم على النوع الاجتماعي بشكل أكبر.
- وعلى منظمات التدقيق بالحقائق والمنظمات الإعلامية الاستثمار في المزيد من البحوث لدراسة التضليل القائم على النوع الاجتماعي والتحقيق فيه، بما في ذلك دور الذكاء الاصطناعي والفضاء الذكوري المتطرف على الإنترنت، والجهات الفاعلة وراء التضليل القائم على النوع الاجتماعي ودوافعها، بما في ذلك الطبيعة المترابطة عالميًا للتضليل القائم على النوع الاجتماعي وكيف يظهر هذا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يجب أن تركّز التحقيقات على كيفية وقوع الرجال ضحية للتضليل القائم على النوع الاجتماعي.
- على منظمات التطوير الإعلامي المناصرة من أجل محاسبة المنصّات لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، ويجب أن يكون التضليل القائم على النوع الاجتماعي جزءًا من أجندة المناصرة للتطوير الإعلامي على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

الممولّون

- على الممولّين تأمين الدعم المستدام لبرامج الحماية الرقمية وخطوط الطوارئ، لتتمكّن من توسيع الدعم ليشمل الأشخاص المعرّضين للعنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي.
- على الممولّين أن يأمّنوا أيضًا الدعم الدوري لمنظمات التدقيق في الحقائق ومنظمات التطوير الإعلامي لتتمكّن من أن تكون استباقية للمراقبة النشطة للهجمات التضليلية الناشئة القائمة على النوع الاجتماعي وأن تطلق حملات لفضحها والمساعدة في التخفيف من الأذى الذي يلحق بالذين يتم استهدافهم.

شركات التكنولوجيا ومنصّات التواصل الاجتماعي

- على المنصّات أن تحرص على المتابعة بشأن التبليغات أو الشكاوى التي يتم رفعها ضد التضليل القائم على النوع الاجتماعي ويجب أن يكون الوصول إلى قنوات التبليغ والعثور عليها أسهل.
- كما على المنصّات تعديل سياساتها وتطويرها وتنفيذها بشكل تعكس فيه جِدّية هذا التهديد على الذين هم على الأرجح أكثر عرضة وتضرراً للتضليل القائم على النوع الاجتماعي مثل النساء والفتيات، وأفراد مجتمع الميم، والمدافعين عن حقوق الإنسان.

السلطات

- على الحكومات التأكّد من تلقّي وحدات الشرطة والوحدات المعنيّة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التدريب والدعم اللازمين وتوفير الموارد للتحقيق في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي. على العناصر الذين يتلقّون شكاوى ويحقّقون فيها الامتناع عن إلقاء اللوم على الناجين، والعمل بدل ذلك على خلق مساحة آمنة والاستماع لهم.
- على الوحدات ذات الصلة التأكد من الترويج بشكل ملائم للدعم والخدمات التي تقدّمها لكي يكون الضحايا على دراية بها.
- على المشرّعين تبنّي قوانين العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تعديل تلك الموجودة أصلًا لتجريم العنف القائم على النوع الاجتماعي المدعوم بالتكنولوجيا، بما في ذلك التضليل القائم على النوع الاجتماعي. على القوانين أن تغطّي كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، أيًّا يكن المرتكب للعنف أو السياق الذي يتم فيه العنف، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

طوّرت RNW Media هذه الورقة البحثية.

للتعرّف على المزيد حول عملنا
rnw.media

RNW Media
Koepelplein 1C, 2031 WL
Haarlem, The Netherlands
www.rnw.media